وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر- بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

محاضرات في مقياس أنثروبولوجيا التغير الاجتماعي

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية للسداسي الأول

إعداد: د . جيماوي نتيجة

السنة الجامعية:2021/2020

أولا / مفهوم التغير الاجتماعي :

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم موضوعات علم الاجتماع الحديث وعلى الانثروبولوجيا المعاصرة منها النظام والاجتماع الذي يقترن بالتغيرات والتحولات البنيوية التي تحدث في جميع المجتمعات . فالتغير هو سنة الحياة وهو قانون طبيعي واجتماعي يتحكم في جميع أوجه وعناصر الحياة المادية والمعنوية حسب الزمان والمكان ، بالرغم من أن العناصر المادية لأي حضارة هي أسرع في درجة التغير من العناصر المعنوية ، وكذلك على المستوى الشخصي والثقافي والاجتماعي ، حيث لا يوجد شيء ثابت ومستقر ، فكل مجتمع يتغير ويتبدل من شكل إلى آخر ، حتى المجتمعات التقليدية قد تغيرت وتطورت ولو نسبيا .

ويشمل التغير الاجتماعي ، مجمل التغيرات والتحولات والتبادلات البنيوية التي تحدث في المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك بسبب عوامل عديدة تتراكم حتى يصل المجتمع إلى درجة من التجمع الحضري الذي يعمل على هدم ما هو قديم وبناء جديد مكانه عن طريق نمو الإمكانات والطاقات والقدرات العلمية والتكنولوجية في داخله بذور تغيره.

ومن الصعب تعريف التغير الاجتماعي ، لأن كل شيء في حياتنا عرضة للتغير المستمر وعلى الدوام ، فكل يوم في حياتنا هو يوم جديد ، وكل لحظة تمثل حدثا مستجدا في العمر ، وعلى حد التعبير الفيلسوف اليوناني قليطس. فإن المرء لا يستحم في النهر مرتين ، لأن النهر يتغير بجريان الماء فيه ، مثلما يتغير الشخص فور إحساسه أو ملامسته لماء النهر ورغم دقة الملاحظة وصدقها الواقعي فإننا نميل في العادة إلى إسباغ طابع الثبات والديمومة ، ولو لفترات محددة على أنفسنا وعلى ما حولنا ، ورغم ما يحدث من وجوه التغير سواء كانت طفيفة أو كبيرة ، فإننا نظل نعتقد أن للنهر شكلا ثابتا، وأن للإنسان ولشخصيته ملامح تبقى على حالها دون تغير .

ومن المهم الاشارة إلى أن مصطلح " التغير الاجتماعي " قد استخدم أول مرة وبصورة عرضية في كتابات آدم سميث، وعلى الأخص في كتابه المشهور " ثروة الأمم " الذي نشر في القرن الثامن عشر ، لكن لم ينتشر هذا المصطلح ويصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع الأمريكي " أوجبرن " كتابه التغير الاجتماعي عام

1922 ، والذي كان يرى أن التغير هو ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة ، ويعتبر مفهوم التغير الاجتماعي متحررا من التقييم ، ولا يرتبط بصفات موجبة أو سالبة .

ولقد اتفق مع أوجبرن بعض الباحثين وعارضه آخرون ، ولهذا تعددت التعاريف بتعدد وجهات نظر العلماء ، وتعقد الظاهرة نفسها ، حتى عصرنا الحالي ، مازال مفهوم التغير الاجتماعي يشبه الغموض.

ويعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحا حديثا نسبيا بوصفه دراسة علمية ، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته ، ولقد تطور مفهوم التغير الاجتماعي مارا باتجاهات ومراحل متعددة ، تعددت معها المفاهيم والمصطلحات المشابهة لهذا المفهوم ، والمتداخلة فيما بينها إلى درجة كبيرة ولم يستخدم مفهوم التغير بشكل محدد إلا بعد أن تطورت مناقشة نظريتي التقدم والتطور في علم الاجتماع المعاصر ، حيث اتجهت هذه المناقشة إلى اتجاهين رئيسين: الأول منهما انطوى على إحياء النظرية الدورية في التاريخ على يد كل من " شبنجلر " في كتابه عن " تدهور الغرب" و" سوروكين" في كتابه " الديناميات الاجتماعية والثقافية " ، أما الثاني فقد اتجه إلى طرح اصطلاح التقدم الاجتماعي كلية وإحلال اصطلاح التغير الاجتماعي محله، ويمثل هذا الاتجاه " وليام أوجبرن ".

يذهب كل من " جيرث ومليز " إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد ، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة . كما يتفق "جنزبرج" مع هذا الطرح ، حيث يرى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي ، ولذلك فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن .

أما " روس " فبدا له أن التغير الاجتماعي ، ما هو إلا التعديلات التي تحدث في المعاني والقيم التي تنتشر في المجتمع أو بعض أنساقه الفرعية . ويعرفه " ديفز "على أنه مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والنظم الاجتماع

ويرى " بوتوكور " أن التغير الاجتماعي هوتغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمنا التغيرات في حجم المجتمع أو في النظم الاجتماعية ، أو العلاقات بين هذه النظم ، والأنساق الثقافية في حين يذهب " فرنسيس آلين " إلى أن التغير الاجتماعي يتضمن تغيرات في أسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق خلال فترة زمنية معينة .

ويقول " لندبرج " إن ظاهرة التغير تحدث في كل محل وفي كل وقت ، فالتغير عنده يمثل الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة اجتماعية خلال فترة زمنية معينة والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها وهي تحدث بعوامل خارجية وداخلي مثل اكتشاف موارد الثروة أو الهجرة أو نشر التعليم .

ويرى " جي روشيه " أن التغير الاجتماعي هو ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يحدث في كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية سواء كان استثنائيا أو مؤقتا ، ويعمل على تغيير مسار تاريخها ، فالتغير الاجتماعي عند "روشيه " له أربع صفات :

-التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.

-التغير الاجتماعي كل تحول يصيب البناء الاجتماعي .

-يكون التغير الاجتماعي محددا بفترة زمنية معينة.

-يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية .

بينما يعني التغير الاجتماعي عند " لازاريف " الانطلاق من مجتمع معطى بالنسبة إلى حالة اجتماعية سابقة عليه قصد تحديد سياقات هذا التغير ومجالاته ، وبالتالي فقد لا يعدو أن يكون هذا المعطي هو المجتمع التقليدي الذي ينتقل إلى المجتمع التنموي ، إذ يصبح هذا المجتمع مرجعية لقياس درجة ومستوى التغير الاجتماعي .

ثانيا /مصادر التغير الاجتماعي :

هناك مصدران للتغير هما :

1 / المصدر الداخلي : أي أن يكون نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي أو النسق الاجتماعي ، فتعمل على بلورة نوع من الوعي الداعي بل القابل للتغير ،مثل القرارات الإدارية والتعليم والمشروعات الكبرى ،وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح ...الخ.

2 / المصدر الخارجي : الذي يأتي من خارج النسق الاجتماعي ، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى وما ينتج عن ذلك من الاستيرادات والإعلام ، أو تدخلات المنظمات الدولية ...الخ. وسواء أكان المصدر من الداخل أو من الخارج ، فإن ذلك يقوم على آليات محددة هي:

أ – الاختراع والاكتشاف : يبدو في ابتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل ، مثل اكتشاف البترول ، والمخترعات كوسائل المواصلات والاتصالات ومختلف أنواع التكنولوجيا .

ب – الذكاء والبيئة الثقافية : حيث إن الاختراع أو الاكتشاف يتطلب مستوى مرتفعا من الذكاء والإبداع والمبادرات الواعية من الأشخاص والجماعات .

ج – الانتشار : ويعني قبول الاكتشافات والتفاعل مع المخترعات والتجديدات الوافدة من قبل أفراد المجتمع ، إلا أن الاختراعات لن يكتب لها النجاح في أن تؤدي إلى عملية التغير حتى تعم وتنتشر لدى أشخاص كثيرين ، أي على نطاق واسع في المجتمع مثل انتشار الفضائيات والإنترنت وتوظيفها في خدمة إحداث التغيير وتوجيهه.

إن أول ما نفكر فيه فيما يتصل بمصادر التغير الاجتماعي هو دور التكنولوجيا في إحداث تغيرات تتعلق بوضع الشباب واتجاهاتهم ومواقفهم في الوطن العربي سواء كانت دولا فقيرة أو دولا غنية ، إلا أننا لا نستطيع أن نزعم أن التكنولوجيا هي المؤثر الوحيد في التغير الاجتماعي إنما هناك محددات اجتماعية وثقافية للتكنولوجيا ، فالقول إن الحاجة أم الاختراع إنما يعني أن هناك شروطا تحفز إلى التغير التكنولوجي ، ومن جهة أخرى فإن انتشار المعرفة الذي يعد عاملا ثقافيا يشجع التغير الاجتماعي ويعجل حدوثه ،على الرغم من وجود مقاومة للتغير الاجتماعي ترجع لظروف اجتماعية وثقافية محددة.

ثالثا / نظريات التغير الاجتماعي :

اهتم عدد كبير من علماء الاجتماع والمؤرخين وعلماء الإنسان باستعراض عدد من النظريات التي تتناسب واهتمامات التغير الاجتماعي ، ولغايات موضوعنا سوف نعرض ثلاث نظريات وهي : نظرية التطور ، النظرية الوظيفية ونظرية الصراع.

أ – النظرية التطورية : إن نظرية التطور تبنى على فرضية أن المجتمعات تتطور تدريجيا من بدائيات بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدا ، وهذا الافتراض اعتمدته الأدلة الأنثروبولوجية والتاريخية ، ونحن نعرف من البيانات الثقافية أنه مازال موجودا عدد من المجتمعات الصغيرة البسيطة مثل الصيادين والحصادين والفلاحين والرعويين ، كذلك دلت البيانات التاريخية أن عددا من المجتمعات الفقيرة البسيطة قد نمت بشكل كبير ، والبعض منها قد تحول إلى مجتمعات صناعية ضخمة في العالم المعاصر، ولكن كيف نفسر هذا التطور؟

لقد كان تطور المدينة والحضارة من حالة متخلفة إلى حالة متقدمة يمثل أحد الأفكار السائدة في القرن التاسع عشر، أحد الأفكار السائدة في القرن التاسع عشر، وقد اختلف علماء الاجتماع في نظرتهم إلى التطور الاجتماعي حيث يرى اوجست كونت أن المجتمعات الإنسانية تمر في ثلاث مراحل وهي :

-المرحلة اللاهوتية : التي تتسم فيها الثقافة بالعقائد الخرافية التي تتحكم في الكون وظواهره.

-المرحلة الميتافيزيقية : التي تعتقد أن ما يسير الكون ويتحكم في ظواهره هي قوى تجريدية موجودة وموروثة في جميع المخلوقات .

-المرحلة العلمية أو الوضعية :وهي التي يحل فيها العقل محل النظريات الدينية في تفسير الظواهر ، ويرى العالم الأنثروبولوجي لويس هنري مورغان أن كافة المجتمعات مرت عبر ثلاث مراحل حددت نوعية المخترعات التي يستعملها الإنسان في معيشته وهي المرحلة الوحشية والبربرية والمدنية .

ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور :

-التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر ، وهكذا مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بأن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ثم مرحلة الزراعة ، ومال بعضهم الأخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعية إلى الأسرة ذات النسب الاموومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي ، وما يستنتج من هذه الفكرة أن المرحلة التطورية ها تلتفت حول عنصر ثقافي واحد كالاقتصاد أو الأسرة ، ومنه تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور .

-بدلا من التركيز على عنصر واحدا مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي ، وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه ، وتندرج تحت هذا الموقف معظم الإسهامات التطورية الشهيرة في القرن التاسع عشر ، ومن الأمثلة عليها نظرية أوجست كونت عن تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية ونظرية ماركس في التحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي ، ونظرية لويس مورغان عن التحول من المجتمع البدائي إلى المجتمع البربري إلى الحضارة ، ونظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي ، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر.

وكان لكتاب داروين حول أصل الأنواع الذي نشره عام 1859 أكثر الأثر على علماء نظرية التطور في التغير الاجتماعي ، لقد اهتم داروين بأصل الإنسان مقدما مبادئ عديدة لنظرية تقوم على الصراع من أجل الوجود ، ومبدأ البقاء للأصلح ، ومبدأ الانتخاب الطبيعي ، حيث أكد أن جميع أشكال الحياة قد نشأت من أصول بعيدة ، وأن الاتجاهات العامة للتطور البيولوجي والظواهر العضوية تسير نحو التعقيد ، وقد أخذ علماء الاجتماع يطبقون المفهوم الداروينى لتطور الظواهر العضوية على المجتمع الإنساني ، أي تشبيه التطور الاجتماعي بالتطور العضوي .

حيث أن ثقافة المجتمعات المختلفة في أنحاء العالم أعطت ملامح خاصة لما يجب أن تكون عليه الثقافة في المراحل المختلفة لعملية النشوء والتطور ، بينما الناس والثقافات في المجتمعات المدنية هي أكثر تقدما عما كانت عليه في السابق .

ولقد تأثر عالم الاجتماع الانجليزي هربرت سبنسر بنظرية داروين البيولوجية ، فقد شبه تطور المجتمع بتطور الكائن العضوي على اعتبار أن التطور في كليهما يكون من التجانس إلى اللاتجانس فالتكامل ، ويرى سبنسر أن كل الأفعال تسير وفق قانون الاتصال النسبي ، أي أنها مرتبطة ببعضها ، وأن التخصص غاية كل تطور وارتقاء ، ويعلل ذلك بأن الكائن العضوي يزداد تعقيدا كلما ازداد اختصاصا ، وكلما ازدادت اعضاؤه اختصاصا ازدادت استقلالا ، فالمجتمع في حالة النشأة يكون بسيطا ومتجانسا وبعد تطوره وتقدمه واندماجه مع المجتمعات الأخرى يظهر التخصص بين أفراده ويصبح التباين واضحا ، وحينما تستقر الحياة الاجتماعية فيه تظهر النظم الاجتماعية وتأخذ في الارتقاء والتطور.

ولقد طبق سبنسر مبدأ داروين (البقاء للأصلح) على المجتمعات الإنسانية زاعما أن الأجناس الغربية والطبقات والمجتمعات تطورت بمستويات أعلى من مستويات المجتمعات غير الغربية لأنها كانت أكثر تكيفا في مواجهة ظروف الحياة ، وهذه النظرية عرفت بالدروينية الاجتماعية التي لاقت قبولا حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وبقيت منتشرة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، حيث استخدمت لتبرير هيمنة البيض على غير البيض، والغني على الفقير ، والقوي على الضعيف .

إن النقد الموجه إلى هذه النظرية هو أنها تتجاهل حقيقة وتفسير الانتشار الاجتماعي من حيث كيفية تطور المجتمعات ولماذا تتطور المجتمعات باتجاه النموذج الغربي ولا تتعدى كونها وضعا تاريخيا للتغير الاجتماعي لا تشبع الباحث النظري في التعبير الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى أن البيانات التي جمعت من علماء الاجتماع لهذه النظرية أثبتت خطأها حين تبين أن هناك مجتمعات تقليدية لم تتطور عبر خطوات متتالية بل كان تطورها يتممن خلال اقتباس أفكار ومبتكرات من مجتمعات أخرى.

في عصرنا الحديث اهتم الأنثروبولوجيون بتطوير النظرية الاجتماعية والثقافية لكن نظريتهم نحو هذه العملية كانت تتجه بميول أكثر من أظن تكون قانونا كونيا أو إجراء مقارنة بين المجتمعات والكائنات الحية ومع ذلك فهم يعتقدون بأن المجتمعات بشكل عام تتحرك من الأشكال البسيطة للبناء الاجتماعي والثقافي إلى أشكال معقدة، ويرى ستيوارت أن هذه العملية التطورية متعددة الجوانب أي أنها تحدث بأساليب مختلفة وعديدة ، كما أن التغير لا يتبع بالضرورة الاتجاه نفسه في كل مجتمع .

وعلى غير غرار النظريات الكلاسيكية ، فإن الأنثروبولوجيون المعاصرون يعتقدون أن التغير يعني التقدم ، كما أنهم لا يفترضون أن تطور المجتمعات بالاتجاهات المعقدة يمكن أن ينجم عنها أحداث إنسانية.

إن هذه النظرة هي تجريبية من تلك النظريات النشوئية الأولى وهي الآن تجد طريقها في الاتجاه السائد في الفكر الأنثروبولوجي وأيضا الفكر الاجتماعي .

ب / النظرية الوظيفية :

ترى الوظيفة أن المجتمع وحدة واحدة تكونه بناءات ونظم مجتمع ومعتقدات وأخلاقيات تربطها علاقات متساندة تلبي في مجموعها الوظائف الضرورية لاستمرار المجتمع ، ويتضمن افتراض الترابط والتساند في العلاقات أن دراسة أي من الأجزاء تفترض تناوله في إطار الكل وعلاقته بالأجزاء الأخرى ، معتقدا أن مثل هذا التناول التكاملي بناء وظيفي، ويمكن أن يؤدي إلى بناء نظريات وقوانين عامة وشاملة ، كما يرى علماء الوظيفية ارتباط مفهوم الوظيفية بالغائية إذ يرون ظواهر الحياة بأجمعها تسير إلى غاية موجهة موجهة وفقا لنظام ثابت ومحدد يؤثر فيه كل عضو من الأعضاء بالأعضاء الآخرين ، ويستجيب لتأثيرات من أولئك الأعضاء ، وأطلق على هذا النوع من العلاقات الوظيفية بالسببية الدائرية ، وتهدف هذه العلاقات الوظيفية إلى غاية محددة تتمثل في استمرار الحياة الإنسانية .

على هذا الأساس تجتهد النظرية الوظيفية في تشخيص وظيفة كل مؤسسة أو تنظيم أو ممارسة اجتماعية لإشباع حاجة بيولوجية أو حاجة مشتقة متولدة عن المعالجة الثقافية لحاجات بيولوجية . وبالطبع تختلف هذه العناصر من ثقافة لأخرى معتبرا بهذا الشكل وظيفة على الباحث الكشف عنها.

أول من استخدم النظرية الوظيفية بشكل منظم هو عالم الاجتماع الفرنسي اميل دور كايم في تفسيره لجوانب اجتماعية متعددة متسائلا عن ماهية الأدوار الوظيفية التي قامت بها هذه الحقائق الاجتماعية في المحافظة على النظام الاجتماعي كنظام كلي،فلقد وجد أن الدين يمتلك وظيفة إرساء مجموعة من القيم الشائعة التي تعزز وحدة وتماسك من يؤمنون بتلك المعتقدات،والمدارس كذالك لها وظيفة نقل الثقافة من جيل إلى جيل ، أما عالم الاجتماع الأمريكي

تالكوت بار سونز سار على خطى إميل دوركايم وعلى هدي علماء الاجتماع الأوروبيين الأوائل باستثناء ماركس الذي حاول تطوير نظرية النظام الاجتماعي المبني على المنظور الوظيفي

ج- نظرية الصراع :

يرجع كارل ماركس ظاهرة التغير الاجتماعي إلى الصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع ، وأساس نظريته أن درجة التقدم التكنولوجي للمجتمع هي التي تحدد أشكال التنظيمات الاجتماعية به ، و أن المجتمعات تحاول الاحتفاظ بتلك الأشكال كما هي ، وأن المعتقدات والمشاعر تخدم النظام القائم وتساعد على تثبيته .

كما يرى ماركس أن علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية قد مرت في خمس أطوار :

- تميز الطور الأول بالطرق البدائية في الإنتاج وبالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
- الطور الرابع هو طور الرأسمالية الذي يضطر العامل لبيع طاقته في العمل بسعر رخيص فهو حر ولكنه فقير مستغل ويؤدي طور الرأسمالية إلى الطور الخامس.
- والطور الخامس والأخير هو الاشتراكية نتيجة لصراع طبقة البروليتاريا ويصبح المجتمع المالك لوسائل الإنتاج ويخلو المجتمع من الطبقات .

وقد أعلن كارل ماركس أن النزاع أو الكفاح هو الذي يولد التاريخ ، ويؤيده ماو بأن التغيير يأتي من برميل بارود، فنظرية الصراع في التغيير الاجتماعي الذي كان ماركس قطبها ترتكز على أن أسباب التغير هي التوترات بين المصالح المتنافسة في المجتمع .

وفي نظرة ماركس للتاريخ وللتغير الاجتماعي يرى أن التاريخ قد تميز بوجود صراع بين الطبقات المستغلة والكادحة ، وقد تطور الموفي المجتمع الإنساني عن طريق الخلاف بين الطبقات المتحكمة ، وفي الحقب المختلفة لإستغلال المغلوبين على أمرهم بطريقة أكثر كفاءة ، وأن التطور الحتمي لهذا الصراع والذي يعيد نفسه مرة تلو مرة حتى يستطيع العمال أو طبقة البرولتاريا التغلب على الطبقة الرأسمالية وإنشاء الدولة الاشتراكية تمهيدا للوصول إلى الشكل الاجتماعي الأخير وهو الشيوعية أي إيجاد نظام لا طبقي يلغي الملكية الخاصة والآثار الناتجة عنها.

ويرى ماركس كذلك أن البنية التحتية المتمثلة في علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هي المسؤولة عن الأشكال الثقافية والاجتماعية ومعرفة المجتمع والتغير الذي يطرأ عليه وإلى إنشاء نظام اجتماعي جديد تتحكم فيه نماذج مختلفة من العلاقات الاجتماعية .

وغالبا ما تنسب إلى ماركس ما اتخذته النزاعات الاجتماعية من أهمية في التغير الاجتماعي ، إذ بقوله أن الصراعات الطبقية هي محرك التاريخ ، أعطى لهذا العمل البنائي دورا محددا في تفسير هذا التغيير ، لنذكر من جديد أن الأهم في نظر ماركس هي علاقة الطبقات التي تحدد محتويات الأطراف المتنازعة ، وبذلك نفهم ما وصفه بعض الكتاب بفاعلي التغيير (النخب ، الحركات الاجتماعية ، الأحزاب ، وغيرها) الذين لا يمكن فصلهم عن العمل السببي ألا وهو النزاعات أو الطبقات المرسومة غالبا بتناقضاتها ، وقد اهتم ماركس بإظهار مميزات كل نمط إنتاج من نزاع طبقي مهيمن تتركب من حوله نزاعات أخرى وتحالفات طبقية أو فروع طبقات.

واصل علماء الاجتماع الماركسيين التطبيق في حقول خصوصية (الدولة ، المسألة الحضرية ، التنمية ، وغيرها) مبدأ التغيير الاجتماعي من خلال النزاعات الطبقية ، حيث اقتبس " دار اندورف " عن ماركس أطروحة النزاع الطبقي بإعتباره منبع التغيير الاجتماعي مع استبدال السلطة بملكية وسائل الإنتاج كأساس لنزاع الطبقات.

تتركز وجهات النظر التي طرحها ماركس إلى ما كان يسميه المفهوم المادي للتاريخ ، إن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظره لا تكمن في ما يحمله الناس من أفكار وقيم ، بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل في المقام الأول في المؤثرات الاقتصادية ، والصراعات بين الطبقات هي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها " محرك التاريخ" ، وبعبارة ماركس فإن " التاريخ البشري برمته حتى الآن هو تاريخ الصراعات بين الطبقات " ، ورغم أن ماركس ركز أكثر اهتمامه على الرأسمالية والمجتمع الحديث ، إلا أنه استقصى وتتبع أطوار نمو المجتمعات على مر التاريخ ، فالنظم الاجتماعية في نظره تنتقل من نمط إنتاج إلى آخر – بصورة تدريجية أحيانا عن طريق الثورة أحيانا أخرى – نتيجة للتناقضات الكامنة في اقتصادها ، و حدد ماركس ملامح التقدم في هذه المراحل التاريخية التي بدأت بمجتمعات الصيادين والحصادين البدائية الشيوعية ، وانتقلت عبر نظم العبودية القديمة ونظم الاقطاع القائمة على تقسيم العمل بين ملاك الأراضي ، وكان ظهور التجار والحرفيين مؤشرا على بداية نمو الطبقة التجارية أو الرأسمالية التي أخذت تحل مكان ملاك الأراضي من النبلاء .

وبموجب هذه النظرة إلى التاريخ كان ماركس يعتقد أن نظاما جديدا سيحل بدلا من النظام الرأسمالي

بالطريقة نفسها التي اتحد بها الرأسماليون للإطاحة بالنظام الإقطاعي.إن أفكار كارل ماركس تتعارض بصورة كاملة مع الأفكار التي طرحها كل من كونت ودوركهايم ، غير أنه كان مثلهما يسعى إلى تفسير التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع خلال الثورة الصناعية ، وعندما كان ماركس في مقتبل العمر ، وضعته أنشطته السياسية وجها لوجه مع السلطات الألمانية ، وقد شهد ماركس نمو المصانع وتوسع الإنتاج الصناعي وما نجم عن كليهما من مظاهر التفاوت وعدم المساواة ، وعبر في كتاباته بالحركة العمالية في أوروبا والأفكار الاشتراكية ، وتشغب إنتاجه الفكري ليشمل موضوعات أساسية متنوعة، غير أن حرصه على ربط المشكلات الاقتصادية بالمؤسسات الاجتماعية قد أثرى الطروح السوسيولوجية التي تضمنتها مؤلفاته العديدة ، بل إن أقسى نقاده لا يملكون إلا الإقرار بأن أعماله تمثل إسهاما مهما في تطور علم الاجتماع .

كتب ماركس عن شتى مراحل التاريخ ، غير أنه ركز في المقام الأول على التغير الذي طرأ في المرحلة الحديثة في عصره.

وقد ارتبطت أهم التغيرات في نظره بتطور الرأسمالية ، والرأسمالية نظام للإنتاج يختلف بصورة جذرية عن النظم الاقتصادية السابقة في التاريخ ، ويتضح ذلك الاختلاف بأجلى صورة في أن النظام الرأسمالي يتميز بإنتاج السلع والخدمات وبيعها لتشكيلة واسعة من المستهلكين ، وحدد ماركس عنصرين أساسيين يميزان نظم الإنتاج الرأسمالية ويتمثل الأول في رأس مال وهو الأصول والموجودات الاقتصادية بما فيها المال ، والمعدات ، وحتى المصانع التي يجري استخدامها أو استثمارها لإنتاج أصول جديدة في المستقبل.

وقد تعرضت هذه الأفكار التي شكلت أساس نظرية الصراع في التغير الاجتماعي لانتقادات واسعة ، حيث يعيب بعض الكتاب حتميتها الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه البنية التحتية الاقتصادية من خلال الدور الذي

تلعبه البنية التحتية الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس يظهر أن التناقض بين مستوى قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية لا يتعلق بمحددات اقتصادية بحتة ، حيث يمكنه احتلال مكانه ما في تفسير وتقييم عملية التغيير الاجتماعي.

رابعا / التغير الاجتماعي والأسرة الجزائرية :

يعد مفهوم التغيير الاجتماعي من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى وقتنا الحاضر ، حيث أصبح حقيقة من حقائق المجتمع الإنساني وسننا من سننه ، إذ لا يعقل وجود مجتمع ساكن تماما مهما كانت درجة بدائيته وتخلفه ، حيث تظهر ملامح هذا التغيير بصورة أكثر في القيم والثقافة والمجتمع والأسرة ، ولم يقتصر التغيير على النواحي الاجتماعية فقط وإنما تعداها بوضوح وسرعة إلى أساليب الإنتاج والعمل .

تعد العائلة إنتاجا اجتماعيا تعكس صورة المجتمع الذي تعيش فيه، وتتطور بتطوره ، فالعائلة الجزائرية التقليدية كغيرها من العائلات في المجتمع العربي ، تعكس صورة المجتمع التقليدي ، فهي التي يبقى فيها الابن عضوا حتى بعد زواجه وانجابه أطفالا ، وفي هذه الحالة تسمى العائلة الأبوية وهي أكثر انتشارا في الوسط الريفي ، وتعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تضم عدة أسر زواجية، تعيش في بيت واحد ، وتتكون من الأب وزوجته أو زوجاته وأولاده غير المتزوجين ، وأولاده المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم ، كما تضم أحيانا أخت الأب الأرملة أو المطلقة ، وأبناء وبنات الأشقاء ، وقد عرفها " مصطفى بوتفنوشت" على أنها مجموعة الصلات المحددة اجتماعيا ، دينيا ، حقوقيا وأخلاقيا ، وغالبا ما يكون الكبير هو القائد الروحي لهذه الجماعة العائلية ، يحافظ على تماسكها بفضل السلطة التي منحها له المجتمع.

إن الأسرة الجزائرية لم تعرف تغيرا في بنائها أو تغيرا في شكلها في السنوات الأولى من الاحتلال ، فنمط الأسرة السائد في ذلك الوقت هو النمط الممتد ، الذي يتميز بالتماسك والوحدة ، إلا أن الأمر لم يبق على حاله بعد سنوات من الاستعمار ،الذي عمل جاهدا على تفتيت هذه الوحدة ، وذلك من خلال مصادرة الأراضي الخصبة وهدم النمط الانتاجي التقليدي ، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة ، مما دفع أفراد الأسرة إلى البحث عن فرص العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين ، وكذا الهجرة إلى المدن للعمل في المصانع ، وحتى الهجرة إلى خارج الوطن.

فهذا الوضع كان سببا في ظهور تحول في نظام العائلة التقليدية ، أدى إلى انفصال أفرادها عن السلطة الأبوية التقليدية ، واعتمادهم على أنفسهم وأمام هذه الوضعية الجديدة التي عرفتها الاسرة ، تبنت قيما جديدة وشكلا جديدا لم يكن سائدا من قبل ، حيث التحقت المرأة أثناء الثورة بصفوف جيش التحرير ، وساهمت إلى جانب الرجل في

الكفاح ، كما خرجت للعمل لإعالة أسرتها التي فقدت أفرادها الذكور بسبب الحرب ، أو التحقوا بصفوف الجيش نتيجة الظروف المزرية التي خلفها الاستعمار ، فعملت المرأة في بيوت المعمرين وكذا في المصانع ، ومن هنا

عرفت العائلة التقليدية مرحلة الانقسام ، حيث نتج من التغيرات التي طرأت عليها شكل عائلي آخر ، فبعد الاستقلال بدأ التغير يظهر حيث تقلصت بعض وظائفها وخصائصها مع تمركز الوظائف والخصائص الأخرى ، وكنتيجة لهذا الانقسام تكونت عائلات جديدة ، حيث بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص العائلة التقليدية والأسرة الحديثة ، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين ، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحديثة النووية.

هذا التحول في بناء العائلة الجزائرية لم يكن ليظهر بشكل واضح إلا بعد أن نزحت العائلة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي ، حيث تحولت من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي جماعي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ، ويعتمد على الانتاج الزراعي والحيواني ، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي ، يعتمد على الاقتصاد الصناعي والتجاري ، وتحكمه عوامل العمل المأجور ، غير أن هذا التحول من النمط التقليدي إلى النمط النووي لم يصاحبه استقلال شامل إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد أظهرت أن الأسرة الجزائرية مازالت متمسكة بنمط العائلة التقليدية ، حيث بقيت الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات ، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء ، إضافة إلى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين ، التي تشكل حماية وسندا لها خاصة في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد.

إن الاستعمار الفرنسي ، وثورة التحرير يعتبران عاملان أساسيان في التغير الحاصل في الأسرة الجزائرية ،

خاصة فيما يتعلق بالسلطة والادوار داخل الأسرة ، فقد كانت أول مؤسسة قصدتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية، رغبة منها في القضاء على الثورة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي الجزائري ، أما بعد الاستقلال فقد شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات في الوضعية الاجتماعية ونوعية السكن ، والهيكل الأسري ، وتحرر المرأة والانفجار السكاني ، كما كان للتصنيع والنمو العمراني ، وترشيد أجهزة الإنتاج وتطوير الفرد الجزائري أساس

التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ، كما كان للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة دورا كبيرا في تغير شكلها.

لقد ترتب عن هذا التغير وهذا التحول في الأسرة الجزائرية ، وفي نمطها وشكلها تغيرات أخرى في شكل العلاقات، وفي نظام السلطة واتخاذ القرارات ، وفي سلوكيات الأفراد ،بمعنى أن بتحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي الحديث، تغيرت معه أيضا خصائص ومميزات العائلة التقليدية ، وظهرت مميزات أخرى أصبحت تتسم بها الأسرة الجزائرية الحديثة ، خاصة مع تطور المجتمع الجزائري وتطلعه نحو التقدم والرقي في شتى الميادين.

وقد استمر تطور وتغير العائلة الجزائرية التقليدية مع تطور المجتمع ، وظهور بوادر التصنيع ، فالتغيرات التي تحدث في الأسرة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع ككل ، خاصة في انتقاله من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة ، وقد أحدث تقلص حجم العائلة ، وتكاثر الأعباء المنزلية عليها ، ودخول معظم أفرادها سوق العمل خللا في بنيتها ، فمهد ذلك إلى بروز نمط أسري جديد هو الأسرة النووية ، والتي تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين ، يعيشون تحت سقف واحد بشكل مستقل .فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام عائلة ممتدة ، أصبحت تتسم بصغر حجمها ، والتي عرفها " مصطفى بوتفنوشت " بأنها نموذج أسري جديد للأسرة الجزائرية تتضمن كلا من الزوجين وأولادها غير المتزوجين ، والذين يتفاوت عددهم حسب كل أسرة ، اظافة إلى أنها أسرة تدير شؤونها بنفسها ، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في مسكنها.

خامسا / آثار التغير الاجتماعي على الأسرة :

هناك الكثير من علماء الاجتماع يرون أن التغير الذي يتعرض له المجتمع كان له أثره الواضح على بناء وظائف الأسرة الحضرية ، حيث كانت معظم الدراسات العربية والتي تطرقت لموضوع الأسرة والتغير الاجتماعي وصفية أكثر منها تحليلية ، باستثناء بعض المحاولات التي قامت بدراسة الأسرة كنماذج افتراضية دون الرجوع إلى الواقع الميداني.

ومن أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع الأسرة دراسة " هشام شرابي " حول " البنية البطريقية " ، وهي بنية تتشكل من نظامين : نظام أبوي قديم ونظام أبوي حديث ، والمقصود بالحداثة هو تحديث القديم دون تغييره ،

ليصل في دراسته إلى ظهور نمط جديد من الأسرة هي " البطريقية المستحدثة " ، والتي تستمد معناها من مفهومي العصرنة والنظام الأبوي ، وهي جمع بين بنى كبرى " المجتمع ، الدولة ، الاقتصاد " وبنى صغرى " العائلة ، الشخصية الفردية"، ويقوم هذا المجتمع الأبوي على هيمنة الأب " البطرك " والذي يشكل الحلقة الأساسية التي تنتظم حولها العائلة ، وتتشكل من خلالها الحياة الاجتماعية والنفسية لأفرادها بإرادته المطلقة وسلطته الإكراهية .

ولفهم البنى الأبوية المستحدثة يفترض ربطها بمحورها الأساسي الذي هو العائلة الأبوية حيث تحفظ هذه العائلة ديمومة الروابط الاجتماعية السائدة ، فقيم المجتمع وأنماطه السلوكية تتواتر من خلال العائلة وهكذا تبدو في خصائصها الأساسية " صورة مصغرة عن المجتمع ".

فالقيم الاجتماعية التي تسودها هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة، فالنزاع والتباين هي عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميز العلاقات بين أعضاء العائلة كذلك فإن بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة .

وهكذا يتمثل الشكل السائد في بنية العائلة كما يراها "هشام شرابي" في العائلة الكبيرة أو الممتدة التي مازالت تحكمها الروابط العشائرية في تنظيماتها وعلاقاتها ، هذه المقولة التي تحتاج الآن إلى مراجعة علمية تأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في بنية المجتمع العربي من حراك وتغيير اجتماعي وعمليات دينامية .

ولقد كشفت الدراسة التي قام بها مصطفى بوتفنوشات حول التحولات الاجتماعية ونتائجها على البنية العائلية والسكنية للأسرة الجزائرية أن نسبة 48.7 % من العائلات التي تمت ملاحظتها لا زالت تحتفظ ببنية مركبة ، أي بنية يعيش فيها زيادة على الزوج والأبناء ، الأسلاف والأقارب الذين تم الجمع بينهم لضرورة حيوية .

كما أظهر التحقيق كذلك أن 51.3 % من العائلات لها تركيب بسيط ، حيث نجد الزوج والأبناء فقط وأحيانا الأرملة وأبنائها،وحسب تحليل الباحث فإن البنية العائلية المركبة أو المتسعة والبنية العائلية البسيطة كلها تلتقي في نسب متساوية تقريبا في الأوساط المدنية.

ويعزى أسباب ذلك حسب الباحث إلى طبيعةالمسكن وحجمه،فالدار الكبيرة تسمح بوجود عدد كبير من الأفراد والعائلات،وحيث توجد الدار الكبيرة توجد العائلة المرطبة والمتسعة والعكس صحيح،وكلما صغر حجم المسكن كلما إتجهنا إلى نمط الأسرة النووية.

وكما يرى الباحث فإن الوسط الحضاري عادة ما يكون محطم للبنيات العائلية ولكون عملية الاسكان داخل المدن تختصر على إيجاد شقة داخل عمارة ذات طبقات أو سكن ذو طابع غربي،فهذا لايمنح نفس الإرتياحوالتكيف الذي يتوفر في الدار الكبيرة الأصلية.

وقد خلص بوتفنوشات إلى القول بأن السكن في الجزائر داخل عمارة يعتبر نتيجة لتطور تاريخي (استعمار،نهاية الإستعمار) وليس نتيجة تطور اجتماعي ،حيث نلاحظ تكيف العائلة مع نموذج السكن في العمارة ، ومن هنا تضييق الحجم العائلي رغم معدل المواليد المرتفع والذي هو في تزايد مستمر .

أما روبرت ماكيفر فيرى أن نظام الأسرة الأبوية كان سائدا منذ الحضارات الكبرى القديمة ، وإستمر إ لى غاية ظهور المجتمع الإقطاعي الذي تميز بنمو الثروة وتركز السلطة الذي يتماشى ومبادئ هذا النظام .

وحسب الباحث فقج تعرضت الأسرة الابوية في الحضارة الغربية لإجتياح القوة الإجتماعية والاقتصادية ، حيث أدى إنهيار أسس الإستبداد والمركزية وسيطرة رجال الدين إلى التقليل من الدعائم الاجتماعية والثقافية للأسرة الأبوية ، التي فقدت بعض سيطرتها على أفرادها ، وقد أدت الاتجاهات المتزايدة نحو الديمقراطية إلى فصل المواطنة عن إرتباطات الأسرة ، كما إنعدمت الوظائف الدينية وقل انتشار فكرة وجود شريعة الإلهية للأسرة ، وتغير معنى الكلمات التي كانت تعطي دلالة دينية للولاء ولطاعة الأسرة .

خامسا / مظاهر وملامح التغير الاجتماعي في الجزائر :

لايوجد مجتمع لا يتغير ويبدو المجتمع مستقرا ساكنا سائرا في إنجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة ،

ولكنه حين يصل إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغيير بسبب وجود قوى تعمل لتأسيس نظم جديدة ، من أهم مظاهر وملامح هذا التغيير مايلي :

لكل شيء سلاح ذو حدين ، كذلك الأمر بالنسبة للتغيير ،فهناك مظاهر إجابية وأخرى سلبية .

أ - مظاهر التغييرالاجتماعي الإجابية تشتمل :

- التقدم العلمي والتكنولوجي أدى إلى رفاهية الفرد والمجتمع في مجالات عديدة .
- تحسين وسائل الإتصال وزيادة إعتماد الأفراد والجماعات على بعضهم البعض ، وسهولة التزاوج بين الثقافات .
- النمو الحضاري والتغير العمراني المصاحب للتغيير السكاني .
- ظهور قوة للطبقة العاملة .
- الهجرة من الريف والقرى إلى المدن .
- التوسع في تعليم المرأة .
- إدراك أهمية التعليم في تحقيق الإرتفاع على السلم الإجتماعي والاقتصادي وبالتالي:
- زيادة الحاجة إلى إعداد صفوة ممتازة من العلماء لضمان المزيد من الرقي الاجتماعي والاقتصادي.

- نمو وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم الوطنية

ب - مظاهر التغير الاجتماعي السلبية وتشتمل :

- تغيير بعض القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تسود المجتمع وتحكم سلوك أفراده ، فأصبح مقبولا بعد مكان مقبولا وشرعيا من قبل .
- خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج ، وما أدى إلى بلوغ تطورات خطيرة في حياة المجتمع وقيمه المختلفة ، وذلك فيما يتصل بالعلاقات الزوجية وإضعاف لسلطة الزوج في المنزل وقضايا التنشئة الاجتماعية الأخرى.
- زيادة الضغوط والصراعات النفسية كنتيجة حتمية للعولمة ، وما ترتب عنه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع.
- تغيير الشكل الأسري من الأسرة الكبيرة إلى الأسرة الصغيرة المستقلة اقتصاديا ، وظهور مشكلات العنوسة والتأخر في الزواج

- تركيز الأفراد على الناحية المادية وإهمال النواحي الروحانية وانتشار اللامبالاة والعبث والتمرد اللاوعي

سادسا / مراحل التغير الإجتماعي:

إن التغير الاجتماعي يتم تدريجيا عبر مراحل مختلفة ، نذكرها بإيجاز:

- **مرحلة التحدي :**وهي نقطة البداية في كل عملية تغيير ، وتتم من قبل المجتمع التقليدي ،وكلما زاد تمسك المجتمع بالمحور القيمي كلما زادت مرحلة التحدي ، فهذه المرحلة تختلف شدتها ومدتها باختلاف المجتمعات وباختلاف ثقافاتها وإيديولوجياتها ، فالمجتمعات الزراعية مثلا قد تكون أكثر تحدي من المجتمعات الصناعية في قبولها لبعض التغيرات
- مرحلة الانتقال :حيث تتم هذه العملية بالتدريج ، وذلك لبقاء الصراع المشدد بين القديم والحديث ،وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل على الأفكار ، وذلك لأن هذه الأفكار قد تحوي ما يتعارض وقيم الفرد والمجتمع ،وبالتالي قد تنحرف إلى أفكار هدامة تطول سائر المجتمع .
- مرحلة التحويل : وهي المرحلة التي يتم فيها إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه.
- مرحلة تطبيق الأفكار الجديدة (المرحلة المتطورة) :وهي المرحلة أو الحالة الجديدة التي آل إليها التغيير ،وهي مرحلة تجسيد الأفكار على الواقع وإقامة التنظيم على أسس جديدة نابعة من عملية التغيير .

سابع / ضمانات نجاح التغيير الاجتماعي :

- يمكننا تلخيص عوامل نجاح التغيير في النقاط التالية :
- 1 التخطيط العلمي وأصالة النموذج التصوري للتغيير الاجتماعي .
- 2 الدراسة العلمية الشاملة للقيم والاتجاهات والمعايير السائدة ،ودراسة العوامل المؤثرة فيها وتقييمها تمهيد لتقويمها وتغييرها في ضوء ما هو مرغوب فيه عن طريق الأجهزة التربوية والإعلامية وغيرها .
- 3 مراعاة الإطار التكاملي للتغيير الاجتماعي حتى لا يحدث وهن من انهيار وانحلال أو معنوي نتيجة عدم المواكبة بين التغيرات التي تطرأ على مظهر دون آخر .
- 4 – تحقيق التكامل بين العنصر الثقافي والمادي الذي يشتمل وسائل الإنتاج والتكنولوجيا والعنصر المعنوي الذي يشمل النظم الدينية والسياسية والاقتصادية والأفكار والمعايير والقيم الأخلاقية .

- 5تحقيق الانسجام والتكامل والتنظيم الاجتماعي أي التغلب على مصادر الشقاق والتشقق والعصبية والتعصب في المجتمع خاصة إذا كان يتألف من عدة قوميات أو طوائف متمايزة.

ثامنا / مخرجات التغير الاجتماعي :

لا شك أن للتغير الاجتماعي مخرجات عديدة ، اقتصادية تتمثل في الإنعاش الاقتصادي أم العكس ، ومخرجات اخرى لا تكون واضحة بوضوح هذه الأخيرة ، وإنما هي مخرجاته أو من ولاداته الاجتماعية ، ونحددها في العناصر التالية :

- النفاق الاجتماعي : هو سلوك غرضي مصلحي متجمل يكون صاحبه متزوقا بالماكياج الاجتماعي ليمنح شكله جاذبية اجتماعية مصطنعة ، بتعبير أوضح هو تصرف يصدر عن أفراد لا يملكون الأهلية والكفاءة من العمل أو لا يستطيعون الصعود على السلم الاجتماعي فيجنحون إلى استخدام أحد أو جميع أدوات الماكياج الاجتماعي ليظهروا بالمظهر المخالف لحقيقته لكي يرتزقوا ويحصلوا على عسل المال أو السلطة أو كلاهما بطريق لا أخلاقي
- الوهن الشخصي : يحدث مثل هذا الوهن عندما يتعرض المجتمع لتغير يحصل بسبب احتكاكه مع مجتمع أخر يختلف عنه ثقافيا وتكنولوجيا فيقلده تقليدا أعمى في زيه ولبسه ومأكله وعاداته ، مما يجعله دونما شك يعيش صراعا بين القديم المألوف والجديد الدخيل على ثقافته، حيث تختلف درجة هذا الصراع باختلاف الأفراد ومعتقداتهم واتجاهاتهم وبيئاتهم ...الخ.

يقصد بالوهن الشخصي ضعف يمس تماسك شخصية الفرد وهبوط في معنوياته نتج عن الاحتكاك بثقافات غريبة دخيلة التي جعلته يجري خلفها باحثا عن قليل من التوافق الاجتماعي ، تاركا خلفه شخصيته تفقد قوتها وتماسكها ، وإدراك الفرد لهذه الحقيقة يزيد من الشعور بالإحباط والوهن والتوتر .

- تفاقم المشكلات الاجتماعية : لا شك في أن العادات والمعتقدات أو الثقافات بصفة عامة الدخيلة على مجتمع ما ، تزيد وتضاعف من المشكلات الاجتماعية ، لأنه وبكل بساطة نتعامل مع مركب غريب إسمه إنسان ، فحين يقبل بعضهم على هذا التغير أو الجديد بصدر رحب ، نجد آخرون يرفضونه رفضا مطلقا ، ولأن الإنسان اجتماعي بطبعه حتما تؤدي هذه المعادلة ، إلى حدوث نوع من الصراع مفرزا هو الآخر

مشاكلا اجتماعية كثيرة منها : زيادة في حجم الطلاق ، تأخر في الزواج ، الهجرة بنوعيها الشرعية ولا شرعية ، العنوسة ، التحرش الجنسي ومخرجاته خصوصا في الأماكن المختلطة ...الخ.

تاسعا / التغير الاجتماعي في الجزائر وتأثيراته على القيم :

إن الجزائر كغيرها من المجتمعات النامية ارتقت مدارج لا بأس بها في سلم النمو خصوصا بعد العشرية السوداء وذلك بمثابرة حكوماتها على العمل على رفع مستوى رفاهية وكفاية شعوبها من خلال ما تنفذه من خطط لإنعاش اقتصادها . وتندرج هذه الجهود تحت مسمى التغيير المقصود أو المخطط .

إن هذا التغيير مس هياكل عديدة في إستراتيجية العمل في محاولة بدت جدية للحاق بركب الحضارة ، تمثل ذلك خصوصا في جوانب مهمة من بينها : تكنولوجيات الاتصال بأنواعها المختلفة(الهاتف بنوعيه، الفاكس، الانترنت، راديو ، تلفزيون) والتي جعلت الجزائر مفتوحة بمصرعيها على العالم بأسره.

هذا الانفتاح حتما أدى إلى نتائج إيجابية على مستوى نمو الوعي والتفكير وإدراك قيمة العلم بصفة عامة ، إلا أن هذا التغير أو التحديث الغير مخطط بما فيه الكفاية والغير مكيف مع مجتمع عانى من ويلات الاستعمار أكثر من قرن ونصف ولا يزال يتكبد ويدفع ثمن تلك المأساة الإنسانية من أمية وفقر ويتم ، كان وللأسف مفروضا علينا ، سلعة مجبرين على اقتناءها ، وكانت سرعته فوق مقدرة الفرد الجزائري على مسايرته وتحقيق التكيف الملائم مع بيئة هجينة ، أصبحت غريبة عنه ، وكأنه جهاز للإعلام الآلي موصول بالانترنت ولا يحمل مضادا للفيروسات ، بدى ذلك في كل العلاقات الاجتماعية دون استثناء ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أصبح خروج المرأة إلى العمل مقتضى العادي عند العامة من الناس ، في حين كان هذا الأمر ولوهلة زمنية ماضية وبسيطة غير مسموح به إطلاقا ، وكذلك أمور كثيرة لا يمكننا حصرها إلا في قول : " أصبح المقبول والمشروع رمزا للتخلف والتعصب وحتى الخرافة ، في حين أصبح يرى لبعض المنبوذ واللامشروع وحتى المحرم على أنه تحررا من قيود لطالما قيدت الإنسانية ، وبين ذلك وذاك ، وقف الفرد الجزائري أيساير العامة التي يراها في نظره ظالة عن الطريق القويم أم يعارض ويوصف بصفات تحرمه بلوغ حاجته الفطرية الملحة للانتماء لهم .

هذا الصراع أدى إلى تدبدب واضح في قيم الفرد الجزائري ، وأدخل الجزائر برمتها في دوامة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، بدى ذلك واضحا في تفاقم المشكلات الاجتماعية كالإدمان على المخدرات بشتى أنواعها ، والهجرة الغير شرعية التي أصبحت ملاذا للعديد من الشباب ، ومشاكل أخرى كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها.

لقد أحدثت وسائل الاتصال المتقدمة ما يمكن أن نسميه بالصدمة الحضارية في العديد من المجتمعات ويبدوا أن هذه المجتمعات خصوصا في الدول النامية وفي المجتمعات المحافظة بما فيها مجتمعنا قد باتت تخشى آثار هذا الاحتكاك الكبير بالثقافات الغربية عنها للدرجة التي دفعت بالكثيرين إلى المناداة بالعودة إلى الماضي ، وتمس بثقافة السلف ونبذ كل مستحدثات أو الأفكار الجديدة ، وفي هذا السعي لأخذ بما ينفعنا من المستحدثات التكنولوجيات الجديدة عبورا إلى العصرية مع الإحتفاض بجوهر أصلتنا الحضارية وفي إطار قيمنا الدينية والأخلاقية ، وهذا لن يتأتى إلا من خلال الدراسة العلمية الشاملة للقيم والاتجاهات والمعايير السائدة ودراسة العوامل المؤثرة فيها وتقييمها تمهيدا لتقويمها وتغييرها في ضوء ما هو مرغوب فيه عن طريق الأجهزة التربوية والإعلامية وذلك لبلوغ تحقيق التكامل بين عنصري الثقافة : العنصر المادي الذي يشمل وسائل الانتاج والتكنولوجيا والعنصر المعنوي الذي يشمل النظم الدينية والسياسية والاقتصادية والأفكار والمعايير والقيم الأخلاقية.

عشرة / عوائق التغير تاإجتماعى بالمجتمع :

1/ **العوائق الاجتماعية :** هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغير الاجتماعي ، وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة ، وأهم العوائق :

1-1-الثقافة التقليدية :

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة ، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والقيم بوجه عام ، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر ، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان ماديا أم معنويا ، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت، كانت المقاومة أشد وأقوى .

فالأيديولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم تؤدي إلى مقاومة كل جديد ، وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين عاشوا أوضاعا مختلفة عن الأوضاع الحالية ، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد ، والتحديث عامة .

وقد بين وليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكيته ثبات العادات والتقاليد ، كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام .

وتظهر المقاومة بشكل أوسع حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات التقليدية كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسر الممتدة من شأنه أنه يعيق عملية التغير الاجتماعي، بعكس بناء الأسرة الصغيرة "الأسرة النووية ".

كما أن تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي.

أ-طبيعة البناء الطبيقي :

لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع أثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي ، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي.

ب-الميل للمحافظة على الامتيازات :

تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم ، تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية ، أو الامتيازات الاقتصادية ، أو الاجتماعية ، لهذا يشعر أولائك الأفراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد ، سرعان ما تقوم المعارضة .

ج-عزلة المجتمع :

إن العزلة قد تكون مفروضة على المجتمع كالاستعمار، وقد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه.

د-المحافظة على القيم والخوف من التغير:

غالبا ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي ، حرصا على أوضاعهم التقليدية وخوفا من ضياع حقوقها المكتسبة

ه-تماسك الجماعة :

في المجتمعات الريفية التقليدية يتمسك الناس بفكرة مثالية تنعكس في إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة من الأصحاب ، وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في انتقاد أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد .

و-عدم التجانس في تركيب المجتمع :

إن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة ، والمركز الاجتماعي ، والوضع الطبقي ، والديانة ، يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم ، بحيث أن أي تغير جديد قد يلقى معارضة من بعض الأفراد الآخرين ، عكس التجانس في تركيب المجتمع.

-ويرى عدلي أبو طاحون أن العوائق الاجتماعية للتغير تتعلق بالعناصر التالية :

*الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية والأصدقاء .

*ديناميكيات الجماعة الصغيرة .

*الرأي العام.

2-1-النزاعات :

تسود لدينا فكرة بأن المجتمعات الريفية يسودها التماسك الاجتماعي والاتفاق العام إلا أن الأمر لا يسلم من وجود بعض الخلافات والنزاعات الحزبية والتي تؤدي إلى تجزئة القرية إلى أجزاء متصارعة.

أ-التحزبات :

يجب أن تجري البرامج الموجهة للجماهير بطريقة تسمح لعدد كبير من الناس بالاشتراك فيها ، وبالتالي يمكن تقليل معارضتها ، لكون المجتمعات التي تكون في طور انتقال الحزبيات والانقسامات غالبا ، لذا نجد أنه إذا أخذت مجموعة أو حزب بفكرة معينة فإن المجموعة المضادة سترفض هذه الفكرة دون تقييمها أو حتى التفكير فيها.

ب-ذو المصلحة الخاصة (الجماعات المصلحية):

إن كثيرا من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المشجعة عالميا تفسر في الوقت الحاضر على أنها محددة لأمان بعض الأفراد والجماعات .

ج-مصادر السلطة :

في مجتمع القرية يقع جانب كبير من السلطة في نطاق الأسرة طبقا للتقاليد الموضوعة وتوجد أنواع أخرى من السلطة داخل البنيان السياسي ، كذلك فإنه قد توجد متمركزة في أيدي بعض الشخصيات الفريدة في نوعها الذي لهم تأثيرهم المباشر على تصرفات باقي الأفراد ، دون أن يكون لذلك صفة رسمية ، بالإضافة لذلك توجد أنواع أخرى من السلطة خارج نطاق القرية والتي يكون لها تأثير أقوى من السلطة المحلية وهي خاصية تتميز بها المجتمعات التقليدية ، والتي تشمل السلطة داخل نطاق الأسرة ، وداخل البنيان السياسي والاجتماعي وسلطة الشخص الفريد.

2/**العوائق الاقتصادية** :

2-1-ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية :

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد ، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها : انخفاض المستوى العلمي والمستوى الاجتماعي بوجه عام ، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع ، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع ، إذ لابد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي ، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكنا .

إن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر والإمكانيات اللازمة والبيئة الاجتماعية الملائمة ، وأن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي .

2-2-التكلفة المالية :

يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك ، أي ان توفر الرغبة لا يكفي ، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء .

إن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ في الاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير ، وأن تحقيق الفائدة المادية ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

2-3-محدودية المصادر الاقتصادية :

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية ،لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة ، ولهذا فإن المجتمعات النامية والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها ، فتبقى على مستوى الكفاف ، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار .

وصف البرتيني الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص :

أ-انه اقتصاد تقليدي : ويسود الزراعة فيه أنماط بدائية الإنتاج.

ب-يتصف الاقتصاد المدني فيه بضعف الإنتاج ، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك ، والباقي يستورد أي أنه اقتصاد تابع ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية .

ج-يتميز باقتصاد الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى ، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي ، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج.

3/ **العوائق السياسية** :

3-1-العوائق السياسية الداخلية :

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغيير منها :

أ-ضعف الأيديولوجية التنموية : تخضع عملية التغيير للسياسة الداخلية للدولة ، وذلك وفق الايديولوجية التي تتبناها ، وحينما تكون الايديولوجية غير واضحة ، ومتأرجحة فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر

الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية ، فخطة التنمية تصاب في ايطار أيديووجي سياسي لان التنمية عملية سياسية في المحل الأول ، في البناء والتطبيق والإشراف.

ب-تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع : غالبا ما تقف أمام التغيير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع، فأي اصلاح أو تغيير غالبا ما يقابل بعدم استجابة أو معارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس .

ج-عدم الاستقرار السياسي : من شأن الاستقرار أن يسهل عملية الغير ويؤدي إلى تحقيقها ، حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود.

3-2-العوائق السياسية الخارجية :

أ-السياسة الامبريالية : من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات ، وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها ، وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة ، علاوة على فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة التغير.

ب-الحروب الخارجية : لا شك أنها تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من أجل إحداث التنمية ، كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية .

4/ العوائق الثقافية :

تتعرض كل المجتمعات الانسانية لظاهرة التغير ، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على أنه عرضة لنوعين من القوى : قوى تعزز حدوث التغير وتعضده ، وأخرى تعرقله وتحد من فاعليته ، ومن هنا تبدأ عناصر الثقافة في المجتمع مرة أخرى ، وتكيف نفسها في بناء أكثر انسجاما وتلاؤما ،وفي خلال هذه الدينامية الثنائية تنعكس لنا قوى الثبات الثقافي النسبي ، والميل إلى التغير المتوازن بين القوى القائمة .

قد تكون عوامل للتثبيت الاثنوجرافي ، أو تكون عوامل منشطة لإحداث التغير الثقافي هي :

أ-البيئة أو المكان : قد تقدم إمكانيات قد تفيد سكانها ، أو تصبح عديمة الجدوى لهم ، وفي الحالة الثانية تضع العراقيل أمام التيار التكنولوجي الطاغي ، كما يمكن أن تضع من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب ، وبالتالي تحول دون وصول التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغير ، بيد أن العزلة ليست وحدها عاملا معوقا للتغير ، وإنما هي عامل وسيط تعضده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم الوسائل التكنولوجية وندرة وجود المستحدثات.

ب-العوامل التاريخية : تميل إلى أن تكون المخرج من أسر العوامل البيئية ومعوقاتها ، وذلك من خلال ما تقدمه العوامل الأولى من منبهات أو مثيرات لإحداث التغير الثقافي ، ومثال هذه العوامل الانحراف الثقافي والصدفة التاريخية ، وهما عاملان قد ينبعان من داخل الثقافة أو خارجها ، كالرحلات والغزو.

ج-العوامل النفسية : تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد وتعتنقه ، أو تلفظه وترفضه ، وهي مبعث السلوك الإنساني ، ومظهر خاص لعملية التعلم في مستوييها المبكر ، والراشد .

وعلى ذلك ينبغي النظر إلى العوامل التي تشل عملية التغير الثقافي على أنها حواجز تنطوي على مضمون ثقافي وبالتالي فهي حواجز ثقافية مع مراعاة أن العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية المعرقلة للتغير توجد في إطار اقتصادي ، ومن ثم فلابد من مراعاة العامل الاقتصادي الهام الذي يعطي للعوامل السابقة جدواها وفعاليتها.

د-نوعية التراث وطبيعته : تتضمن بعض الثقافات أهمية كبرى على قيمة الابتكار والتغير ، ولذلك فهي ترى في الشيء الجديد مبررا كافيا لفحصه وتطبيقة ، بينما نلاحظ مجتمعات أخرى أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها ويتسم أيضا بالمحافظة الثقافية ، ومرد ذلك إلى الطابع النسقي المتكامل للثقافة ، وفي ضوء هذا الطابع يتشكك القروي مثلا في الأشياء الجديدة ولن يقبل عليها أو يقبلها .

وتلعب الأمثال الشعبية دورا بارزا في التثبيت الاثنوجرافي ، وبالتالي في الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي سريع الإيقاع ، حيث أن المثل صورة مختزلة بخبرة موقف اجتماعي ، وعلى ذلك قد يكون المثل ، متضاربا مع غيره وهذا التضارب لا يرجع إلى تضارب الوجدان الشعبي بقدر ما يرجع إلى اختلاف المواقف ذاتها ، والمثل إذن موقف وليس إلا ، وطالما أن المواقف متنوعة ومتباينة فلابد أن تتنوع الأمثال وتتباين.

ه-التواكل : ترتبط اتجاهات التواكل ارتباطا وثيقا بقوى التراث السائد ، ولذلك ففي المجتمعات غير الصناعية التي لم تحقق السيطرة الكاملة على قوى الطبيعة ، ينسب الجفاف والفيضان إلى القوى فوق الطبيعة التي تزور الإنسان سواء كانت آلهة أو أرواحا شريرة ، وعلى ذلك على الإنسان أن يستعطفها ، لا أن يتحكم فيها ، بينما لا تقدم الأشكال الاقتصادية والتكنولوجية فيها للفلاح ما يقيم الأود فيظل خاضعا لها ، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على قصر نظر كما يذهب إلى ذلك هيرسكوفيتس وبالتالي يكون التواكل بمثابة التكيف الأفضل الذي يقوم به الإنسان إزاء القنوط ، وكل ما يعجز عنه.

و-معايير التواضع السائدة : غالبا ما توجد عوائق تعرقل التغير الثقافي الموجه ، ويقصد بهذا النوع العلاقة بين الرجل والمرأة ، وتظهر هذه العلاقة واضحة في حملات الصحة العامة بين الطبيب والنسوة الحوامل ، وعلى سبيل المثال للتقليل من معدل وفيات الأطفال والملاحظ في بعض البلاد النامية في بداية دخول الطب الرسمي بها أن المرأة الحامل كانت تفضل تجنب الرعاية الطبية خشية أن يفحصها طبيب رجل يطلع عليها ، ولذلك كان الزوج هو حلقة الوصل بين الطرفين .

ز-تضارب السمات الثقافية :من المعروف أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الانسجام المنطقي ، وفي حين توجد أخرى تنطوي على تضارب بين بعضهما البعض ، ويؤدي هذا التضارب وعدم الاتساق إلى الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي .

ح-النتائج غير المتوقعة للتجديد : لا يمكن أن يحدث تغير في حالة منعزلة وبلا نتائج ثانوية وأولية وثالثة على نطاق واسع في المجتمع المتغير ، إنه هنا مثل حجر نلقيه في الماء فيحدث حلقات آخذة في الاتساع إلى أن يفقد تأثيره قوة الدفع ، كذلك حال التجديد حيث يترتب عليه تأثيرات دائرية في الثقافة ، فإن التجديد يتعرض للمقاومة إذا أحدث آثارا جانبية سيئة ، وعلى ذلك ينبغي بذل المجهودات الكبيرة للتغلب على هذه السوءات من ناحية ، أخرى حتى لا يؤتى آثارا ضاره وحتى لا يقاومه المستقبلون له .

ط-المعتقدات الشعبية : توجد صور عديدة من هذه المعتقدات التي تعرقل التغير على وجه العموم ، مثل أكل السمك وشرب اللبن ، لما في ذلك من أضرار ، وغير ذلك .

ي-القيم والاتجاهات والتقاليد :

-التقاليد :

لكل مجتمع تقاليده السائدة به والمسيطرة عليه والتي تؤثر على مدى تقبل المجتمع للتغير ، فمثلا المجتمعات الصناعية يسود بها ثقافة تحفز وتدعوا للتغيير والأخذ بالحديث من المبتكرات وتولي ذلك أهمية خاصة فالجديد بها يجذب انتباه الناس إليه ويدعوهم لمحاولة تجربته ، فهناك علاقة وثيقة الصلة بين الاقتصاد وبين ظهور التقاليد الدافعة للتغير ، وعلى العكس في المجتمعات غير الصناعية التقاليد لا تدفع للتغيير.

-الاعتقاد في الحظ والنصيب :

إنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقوى التقليدية ، وتعتبر أحد المعوقات الهامة لعملية التغير ولقد تمكنت المجتمعات الصناعية من أن تثبت لنفسها أن لديها قدرة كبيرة على التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية وتطويعها لصالحها ، ولا تعتبر أي وضع غير مرغوب فيه أمرا مستحيلا ولكن تعتبره تحدي لقدرتها لذلك ، عكس المجتمعات غير الصناعية .

-التعصب الثقافي :

يعتقد جميع البشر بمختلف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هي الطريقة الطبيعية والمثلى بالمقارنة بالطرق الأخرى وإن جوهر الثقافة الحقيقي يتعلق بما نفكر فيه ونعمله بما يشمله من اتجاهات سلوكية وعقائد دينية وأشكال اجتماعية وأن القيم المطلقة تؤكد أن الاعتقاد العام في رفعة ثقافة معينة من أهم القوى التي تؤدي إلى الاستقرار.

-الشعور بالعزة والكرامة :

في المجتمعات التقليدية يولي الناس اهتماما كبيرا للأشياء التي تمس بعزتهم أو كرامتهم ولو من بعيد ومرجع ذلك اعتيادهم بثقافتهم وقوميتهم ونوع الحياة التي يعيشونها .

-معايير التواضع :

لا تخلوا أي ثقافة من الثقافات من عنصر التواضع وهذه الأفكار مصطلح عليها ثقافيا وتتباين كثيرا من ثقافة لأخرى فمثلا ما يعد سلوكا صالحا ومحمودا في ثقافة معينة قد يعد نفس السلوك في مجتمع آخر مستهجن مما يجعل هذه المعايير تقف كعائق لبعض برامج التغيير الموجهة.

5/ العوائق السيكولوجية :

لا يتوقف قبول الناس أو رفضهم لفرصة جديدة تعرضوا لها لمجرد وجود نمط مناسب للعلاقات الاجتماعية وتوافر الظروف الاقتصادية بل أيضا يتأثر بالعوامل السيكولوجية مثل كيفية تصور الشخص للشيء الجديد هل يتخيله مثل الأخصائي أو بوجهة نظر أخرى فالظاهرة الواحدة يفهمها كل مجتمع بطريقة مختلفة .

أ – التباين التصوري والإدراكي بين الثقافات:

-الاتجاه إلى الحكوميين :

غالبية البرامج المستخدمة للتغيير الموجه بمعظم بلدان العالم والتي تقوم بها الحكومة من خلال هيئاتها المخصصة تواجه بالتشكيك من قبل أفراد المجتمع ويرجع ذلك إلى خبرات سابقة لهم في التعامل المباشر مع أجهزة الحكومة ، وليس كون الأخصائي ممثل الحكومة فقط هو ما يشكل عائق للتغيير بل لكونه غريبا أيضا وغير مفهوم لجميع سكان المجتمع .

-النظرة إلى الهدايا :

تميل بعض المؤسسات إلى إعطاء الفلاحين معونات في صورة أشياء كالسلع والخدمات بدون مقابل ولكننا نجد في معظم الأحوال أن الأفراد الفلاحين لا يقبلون عليها بالرغم من فقرهم ويرجع ذلك إلى نظرتهم إلى هذه الأشياء باعتبارها فاسدة أو ليست ذات فائدة لذلك فالأفضل أن تعطى هذه المنح ولكن بسعر رمزي لتلافي هذا الشعور.

-الاختلاف التخيلي لهذه الأدوار :

يوجد بكل مجتمع اختلاف أو تباين لما يتوقعه الأفراد من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منهم وذلك بمختلف المواقف وبالطبع ذلك يؤدي على حدوث المشاكل في المواقف الثقافية المتداخلة نظرا لاختلاف التوقعات .

-اختلاف النظرة إلى الغرض الحقيقي :

اختلاف وجهات النظر أثناء القيام بتنفيذ برامج التنمية والتغيير المخطط بين كل من القائمين على وضعها وبين المنفذين من جهة وبين الأعضاء المشتركين فيما بينهم من جهة أخرى يمثل عائق للتغيير .

ب-المشاكل الاتصالية :

تحدث عملية الاتصال بنجاح عندما يشترك كل من أخصائي التغيير وأعضاء المجتمع في ثقافتهم ولغتهم نظرا لأن الأشخاص المشتركين في اللغة يستطيعون أن يتفهموا رموزها بسهولة أكثر من الأخرى ، ومن أهم المشاكل الاتصالية صعوبة اللغة والمشاكل الإيضاحية

-مشاكل اللغة :

تظهر بوضوح في اختلاف اللغة التي يستعملها كل من الأخصائي ولغة أعضاء المجتمع.

-مشاكل إيضاحية :

فليس من السهل أن يتبع ويفهم القرويون الوسائل الإيضاحية فالأفلام والشرائح والملصقات والنشرات قد تظهر بصورة مشوشة في ذهن الأفراد غير المعتادين عليها، وقد لا يدرك القرويون بين الأحداث أو الصورة المعروضة في الأفلام.

-مشاكل التعلم :

يجب أن يدرك المرشد أن الخبرات والمعلومات وطرق تناولهما للموضوعات وأن بدت له سهلة ، إلا أنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للقرويين ، المراد أن يوصل لهم هذه الخبرات لذلك يجب عليه أن ينتبه لنواحي القصور في خبرات القرويين المراد تنميتها ويساعده في إتمام ذلك على أكم وجه بأن يكون وجوده معهم بشكل مستمر يعطي القروي الفرصة لإقناع نفسه بتبني ذلك الشيء الجديد.

إحدى عشر / التربية والتغير الاجتماعي :

تتغير المجتمعات وتتطور ويصيبها التجديد في النواحي المادية والاجتماعية خاصة في هذا العصر الذي نعيش فيه والذي تحاول جمهورية مصر العربية أن تقفز فيه إلى الأمام قفزات سريعة لتعويض ما فاتها من عصور الكبت والانعزال والحرمان لتلحق بالركب الحضاري لتجد لها مكانا يتناسب مع ماضيها ويبنيه عقول أبنائها وسواعدهم ، ولما كانت التربية وسيلة أساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة، ووسيلة المجتمع أيضا للقضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن انتشار هذه العناصر الثقافية الجديدة وصراعها مع العناصر الثقافية السائدة ، فإن علاقة التربية بالتغير الاجتماعي علاقة متبادلة لا نستطيع إغفالها .

ولقد نادى الكثير من المربين بأن التربية في المدارس يجب أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالقوى المختلفة التي تسبب التغير الاجتماعي ، وفي السنوات الأخيرة اهتم المربون اهتماما كبيرا بمشكلة تكامل المدرسة مع الحياة الاجتماعية. واختلفت آراء المربين حول مسؤولية المدرسة في فترة التغير الاجتماعي ، كيف تتعامل مع القوى الاجتماعية التي حدثت بالفعل في المجتمع أحسن ما يكون الانعكاس .وهذه ولا شك نظرة بسيطة تجعل من التربية وسيلة تتبع المجتمع ولا تقوده ، كالمرآة تعكس الضوء ولا تولده . ثم تطورت النظرة إلى التربية ونادى آخرون بأن المدارس يجب أن تقوم بدور فعال في توجيه التغير الاجتماعي الجديد .

والمدرسة جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي السائد ، وعلى هذا فهي تتأثر ولا شك بما يسود المجتمع من تغيرات اجتماعية ، وإنما تتبع وتعكس هذا النظام الاجتماعي السائد. هذا معناه أن التربية لا تنفصل عن المجتمع وإنما هي من لحمته وسداه ، وينتج عن ذلك أن تصبح التربية عاملا فعالا في بناء النظام الاجتماعي المقبل للمجتمع . وبذلك ينتفي السؤال الثنائي الذي يقول : هل يجب على المدرسة أن تسهم أو لا تسهم في بناء المجتمع الجديد ، فهذه الثنائية لا وجود لها في الواقع ، إذ أن المدرسة تسهم بالفعل في هذا البناء . ولكن المشكلة التي تتطلب السؤال هي كيف تسهم التربية في هذا البناء؟

ولعنا إذا نظرنا للمجتمعات الجديدة لوجدنا أن التربية أسهمت إسهاما فعالا في بنائها ، فبناء تركيا الجديدة على يد كمال أتاتورك لم يكن ليتم وليصل إلى نتائجه لو لم تكن التربية وسيلته الفعالة . وفي عملية البناء الاجتماعي الحاضر في المجتمع العربي في مصر ، تقوم على التربية بمسؤولياتها الكبيرة في هذا الميدان فالجيل الجديد في

مصر الذي يؤمن بالثورة ومبادئها ، إنما هو في تكوينه الأساسي نتاج للتربية وللمدرسة بصفة خاصة . وعلى هذا عندما ناد الرئيس جمال عبد الناصر بالثورة الثقافية إنما كان يهدف إلى أن تصل مبادئ الثورة السياسية والاقتصادية إلى نفوس الأفراد وأن تتغلغل في شخصياتهم ، فتتجاوز السطح إلى الأعماق ، والثورة الثقافية هي هدف التربية ومطلبها الأول .والتربية على هذا الأساس عليها أن تختار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة التي تحدث التغير في النظام القديم وتبحثها وتقدرها وتقوم بأدوارها ونتائجها وأن تجعل من المدرسة الحليفة الأولى للوصول إلى نتيجة .ومعنى هذا أن التربية عامل هام من عوامل التغير الاجتماعي لا تعكس فقط فتتبع وإنما تولد التجديد فتحتل مركز القيادة .

والتربية عندما تعكس التطور الاجتماعي في المجتمع إنما تساعد عملية انتشار المخترعات الجديدة على أداء وظيفها ، فإذا كانت التغيرات التكنولوجية قد دخلت المجتمع الحديث فإن انتشارها يحتاج إلى أن نعد للمصانع مثلا العمال المهرة والمهندسين اللازمين للقيادة ، ثم نعد الأسرة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة والناتجة عنها، والتربية تقوم بهذه المهمة عن طريق المدرسة التي هي المؤسسة التربوية المقصودة .

ولكن المدرسة من ناحية أخرى تستطيع أن تتعدى هذا الدور ، فتبشر بالتغير الاجتماعي ، وتعمل على توجيه الأنظار إليه وإعداد العقول وإعداد العقول له وهي بذلك تعد الأفراد يقوموا بدورهم في إحداث التغير ، إذ انهم يخرجون من المدرسة وقد اكتسبوا اتجاهات عقلية معينة يواجهون بها مجتمعهم ، فيعملون على القيام بمسؤولياتهم في تغييره وعلى هذا تستطيع المدرسة أن تسهم في بناء مجتمع جديد.

وعلى التربية في فترة التغير الاجتماعي مسؤولية اكساب الأفراد فهما جديدا وإدراكا جديدا . ففي الفترة التي يكون فيها التغير بطيئا وتدريجيا ، فإن مستوى الإدراك لدى الأفراد يكون كافيا لمواجهة المشكلات التي تظهر . وفي المجتمعات البسيطة تتضمن المشكلات الاجتماعية على أساس الخبرة المشتركة للجماعة وعلى أساس حكمة الكبار ونضجهم . ولكن ما نراه الآن من تغير اجتماعي سريع عميق تزداد فيه الثقافة نموا وتعقيدا وتزداد فيه أنواع الصراع الثقافي المختلفة بين القديم والجديد يجعل الادراك والفهم لدى الأفراد قاصرين على الوصول إلى حل المشكلات الاجتماعية ، فازدياد الاتصال بين الجماعات المختلفة في الوقت الحاضر نتيجة سهولة المواصلات وسرعتها وكثرة وسائل الاتصال لم يترتب عليه تغير في المفاهيم والاتجاهات نحو الآخرين ، فما زالت هذه

الاتجاهات كما كانت قبل هذا الاتصال مما يحتاج معه الأمر في الوقت الحاضر إلى فهم جديد وإدراك جديد لآخرين وقيمهم وعاداتهم ، وتسامح من جانب كل منهم نحو الآخر حتى يقوم التعامل بينهما على أساس سليم .

ومن الواضح إذن أنه من الواجبات الأساسية على التربية في أوقات التغير والنمو الثقافي هو اكتساب الأفراد إدراكا جديدا يتناسبان مع ما ينتاب فترة من الفترات من تغير اجتماعي قد يشمل المجتمع بأسره .وهذا الفهم الجديد

يجب أن يكون متسعا فيشمل القواعد والأفكار التي تحكم العلاقات المختلفة بين الأفراد والمنظمات ، وبين المنظمات بعضها البعض ، وبين الأفراد .وواجب التربية أن تهيئ الفرد للأطفال والشباب والكبار كي يشتركوا في أعمال تعيد بناء الأفكار والاتجاهات حتى تصبح صحيحة لتحقيق الحكم الاجتماعي والعمل الاجتماعي في فترة تحكمها العلاقات المعقدة الدائمة التغير .

وعلى التربية أن تقوم بمسؤولية أخرى لا تقل أهمية في المحافظة على عقل الفرد واتزانه ، هذه المسؤولية هي أن

يفهم الفرد ما يجري حوله في العالم الذي يعيش فيه.

فعندما يكون الفرد على معرفة بما يجري حوله فإنه يستطيع أن يشخص من الناحية الاجتماعية الظروف والمشكلات التي تواجه ، أما إذا لم يكن على معرفة بها فإنه يصبح ولا شك ضحية الواقع الذي يواجه ، بدلا من أن يسيطر عليه .

وبازدياد التغير الاجتماعي ازداد عدد المشكلات الاجتماعية كما سبق القول ولم تزد هذه المشكلات الاجتماعية في العدد فقط ولكنها ازدادت عمقا وشدة مما أدى إلى أن تنفصم وحدة الجماعة انفصاما قد يؤدي إلى تمزيقها أشلاء. ولقد كانت المجتمعات القديمة ، عندما كان التغير بطيئا بسيطا سطحيا ، تعيش على مستويات قيمية تستطيع أن تحكم حكما يسري على جميع الأشياء الجديدة ، أما الآن ، وبعد التراكم والتعقد الثقافي ، اختلفت المعايير وتعددت المستويات واتخذت كل جماعة قيمها الخاصة مما ترتب عليه اختلاف وجهات النظر . وفي مثل هذه الظروف يقل التواصل والارتباط بين اعضاء الجماعة ، وتصبح الموافقة على أساس واحد من الفهم المشترك أمرا بعيد المنال .

وينتج عن هذا الصراع والتعدد في الآراء والاتجاهات ، تعددا لا يؤدي إلى حل المشكلة ، وإنما يزيدها تعقيدا ، نجد أنه من الضروري أن تكون هناك طرق مؤكدة معترف بها لمناقشة هذه المشكلات الاجتماعية والوصول إلى

حل لها ، فالمجتمع الذي يهدف إلى حل مشكلاته حلا عمليا يلجأ إلى استخدام العقل والاعتماد على الحقائق أكثر من استخدام القوة أو الاعتماد على انفعالات مؤقتة وواجب التربية في هذا الصدد أن تتيح الفرصة ، كل الفرصة ، لتفكير الفرد مع الجماعة وللتخطيط الجماعي ولاستخدام العقل والحقيقة ، فإذا ما احتلت هذه المشكلات الاجتماعية اهتماما أساسيا في البرنامج التعليمي فإن التربية بذلك تمد الأفراد بنوع الخبرة الملائمة التي تنمي التفكير النقدي

الذي يجمع الحقائق ويمحصها وينقدها ويحكم عليها . وهذا التفكير النقدي لازمة من لوازم مواقف الصراع الثقافي يتعلم الشباب والكبار نتيجة لذلك كيف يفكرون تفكيرا فعالا منتجا في المواقف التي تواجههم شخصيا ، وبذلك تقوم التربية بوظيفتها ازدياد تكيف الأفراد في المجتمع المتغير.

ولكي نغير نظام المجتمع كله يجب أن نغير التربية ، وذلك ليكون تغييرا حقيقيا في نظامنا الاجتماعي والسياسي ، فلا بد من انقلاب جذري في نظامنا التربوي ، وتثوير لفلسفته وأساليبه وأهدافه ، وهذا لان صياغة المجتمع لا تتم

إلا بصياغة التربية . ولا نعن بالتربية التعليم والتعلم فقط ، بل نعني بمعناها الشامل والأوسع ، وهو رسم سياسة مؤسسات المجتمع وتحميلها مسؤوليات تطبيقها ، لبناء الإنسان العربي وتنشئتهن من ثم تجديد بنائنا الاجتماعي والحضاري ، ومن هنا نستنتج أن التربية التي نهدف إليها هي عملية تنشئة اجتماعية شاملة . فان التربية لا تستطيع أن تصنع المجتمع وتغيره ، أو تحدث فيه أثرا بارزا وسريعا في بنيته ، إلا إذا استطاعت أن تقهر العوامل الأخرى الكامنة في المجتمع والتي تشدها إلى الخلف ، وان تكون على علم ودراية تامة بتلك البيئة . ولكن هذا لا يعني أيضا بأن التربية ليس لها دور كبير وأساسي في أحداث عملية التغير

اثنى عشر / التغير الاجتماعي والتغير التربوي :

قد يتساءل الكثير من المدرسين عن الفائدة من دراسة الأسس الاجتماعية للتربية . أليست هذه الدراسة من ميادين التخصص لأولئك العلماء الذين يقومون بتدريسها في الجامعة لا يكفي أن أعرف المادة التي أدرسها وأن أدفع عجلة المدرسة كل يوم وكل شهر حتى ينتهي العام الدراسي ليبدأ عام آخر ؟ إن المدرس مواطن وإنسان وكذلك التلميذ. وهاتان الصفتان الأخيرتان تقومان على أبعاد اجتماعية وفلسفية لا بد للمدرس أن يبحث عنها دارسا ومنقبا وفاهما ومحللا حتى لا ينعزل عن المجتمع وعن أحداثه ، وعن الإنسانية ومفاهيمها الأساسية .

إن التغيرات الجذرية السريعة التي تحدث في مجتمعنا العربي تستدعي من المدرسين مناقشة التنظيمات المدرسية في حدود هذا الإطار الإيدولوجي الجديد ، وتحليلا للإطار الإجتماعي الكبير الذي تعيش فيه المدرسة ، ومناقشة للأنماط التربوية السائدة ، ومدى ملاءمتها لأنواع التعليم اللازمة للمواطن العربي الجديد.

إن مناقشة التنظيمات المدرسية والتربوية بصفة عامة في ظل التحديات والمطالب التي يفرضها المجتمع في تطوره وتغيره ، من أهم ما يميز المدرس الناجح ، فالعملية التربوية لا تقتصر على نقل المعلومات و المعارف للتلميذ ، وإن كان الهدف جزءا هاما منها ولكن العملية التربوية مادتها فرد في المجتمع بكل ما يتضمنه مفهوم الفرد ومفهوم المجتمع وبكل أبعادها .

إن التغير المادي الذي يحدث في المجتمع لابد له لكي يحقق نتائجه تغير في القيم والعادات والسلوك وهذا التغير لا يتأتى إلا عن طريق التربية ، فهي التي تكسب السلوك وتعدله وتنمطه ، وهي التي تشكل الشخصية الإنسانية التي تتفق مع القيم والاتجاهات الجديدة.

تعد العائلة إنتاجا اجتماعيا تعكس صورة المجتمع الذي تعيش فيه، وتتطور بتطوره ، فالعائلة الجزائرية التقليدية كغيرها من العائلات في المجتمع العربي ، تعكس صورة المجتمع التقليدي ، فهي التي يبقى فيها الابن عضوا حتى بعد زواجه وانجابه أطفالا ، وفي هذه الحالة تسمى العائلة الأبوية وهي أكثر انتشارا في الوسط الريفي ، وتعتبر العائلة الجزائرية التقليدية عائلة موسعة تضم عدة أسر زواجية، تعيش في بيت واحد ، وتتكون من الأب وزوجته أو زوجاته وأولاده غير المتزوجين ، وأولاده المتزوجين مع زوجاتهم وأبنائهم ، كما تضم أحيانا أخت الأب الأرملة أو المطلقة ، وأبناء وبنات الأشقاء ، وقد عرفها " مصطفى بوتفنوشت" على أنها مجموعة الصلات المحددة اجتماعيا ، دينيا ، حقوقيا وأخلاقيا ، وغالبا ما يكون الكبير هو القائد الروحي لهذه الجماعة العائلية ، يحافظ على تماسكها بفضل السلطة التي منحها له المجتمع.

إن الأسرة الجزائرية لم تعرف تغيرا في بنائها أو تغيرا في شكلها في السنوات الأولى من الاحتلال ، فنمط الأسرة السائد في ذلك الوقت هو النمط الممتد ، الذي يتميز بالتماسك والوحدة ، إلا أن الأمر لم يبق على حاله بعد سنوات من الاستعمار ،الذي عمل جاهدا على تفتيت هذه الوحدة ، وذلك من خلال مصادرة الأراضي الخصبة وهدم النمط

الانتاجي التقليدي ، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة ، مما دفع أفراد الأسرة إلى البحث عن فرص العمل في المناطق التي توجد بها مزارع المعمرين ، وكذا الهجرة إلى المدن للعمل في المصانع ، وحتى الهجرة إلى خارج الوطن.

فهذا الوضع كان سببا في ظهور تحول في نظام العائلة التقليدية ، أدى إلى انفصال أفرادها عن السلطة الأبوية التقليدية ، واعتمادهم على أنفسهم وأمام هذه الوضعية الجديدة التي عرفتها الاسرة ، تبنت قيما جديدة وشكلا جديدا لم يكن سائدا من قبل ، حيث التحقت المرأة أثناء الثورة بصفوف جيش التحرير ، وساهمت إلى جانب الرجل في الكفاح ، كما خرجت للعمل لإعالة أسرتها التي فقدت أفرادها الذكور بسبب الحرب ، أو التحقوا بصفوف الجيش نتيجة الظروف المزرية التي خلفها الاستعمار ، فعملت المرأة في بيوت المعمرين وكذا في المصانع ، ومن هنا

عرفت العائلة التقليدية مرحلة الانقسام ، حيث نتج من التغيرات التي طرأت عليها شكل عائلي آخر ، فبعد الاستقلال بدأ التغير يظهر حيث تقلصت بعض وظائفها وخصائصها مع تمركز الوظائف والخصائص الأخرى ، وكنتيجة لهذا الانقسام تكونت عائلات جديدة ، حيث بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص العائلة التقليدية والأسرة الحديثة ، وهذا على مستوى الجيل الأول والثاني من النازحين ، أما الجيل الثالث ففي الغالب يتجه نحو شكل الأسرة الحديثة النووية.

هذا التحول في بناء العائلة الجزائرية لم يكن ليظهر بشكل واضح إلا بعد أن نزحت العائلة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي ، حيث تحولت من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي جماعي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ، ويعتمد على الانتاج الزراعي والحيواني ، إلى نموذج اجتماعي اقتصادي استهلاكي فردي ، يعتمد على الاقتصاد الصناعي والتجاري ، وتحكمه عوامل العمل المأجور ، غير أن هذا التحول من النمط التقليدي إلى النمط النووي لم يصاحبه استقلال شامل إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد أظهرت أن الأسرة الجزائرية مازالت متمسكة بنمط العائلة التقليدية ، حيث بقيت الأسرة النووية مرتبطة بأسرة الوالدين نتيجة تمسكها بالقيم والعادات ، وامتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء ، إضافة إلى الارتباط الاقتصادي والاجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين ، التي تشكل حماية وسندا لها خاصة في ظل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد.

إن الاستعمار الفرنسي ، وثورة التحرير يعتبران عاملان أساسيان في التغير الحاصل في الأسرة الجزائرية ،

خاصة فيما يتعلق بالسلطة والادوار داخل الأسرة ، فقد كانت أول مؤسسة قصدتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية، رغبة منها في القضاء على الثورة باعتبارها شاملة للتنظيم الاجتماعي الجزائري ، أما بعد الاستقلال فقد شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات في الوضعية الاجتماعية ونوعية السكن ، والهيكل الأسري ، وتحرر المرأة والانفجار السكاني ، كما كان للتصنيع والنمو العمراني ، وترشيد أجهزة الإنتاج وتطوير الفرد الجزائري أساس التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ، كما كان للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة دورا كبيرا في تغير شكلها.

لقد ترتب عن هذا التغير وهذا التحول في الأسرة الجزائرية ، وفي نمطها وشكلها تغيرات أخرى في شكل العلاقات، وفي نظام السلطة واتخاذ القرارات ، وفي سلوكيات الأفراد ،بمعنى أن بتحولها من الشكل الممتد إلى الشكل النووي الحديث، تغيرت معه أيضا خصائص ومميزات العائلة التقليدية ، وظهرت مميزات أخرى أصبحت تتسم بها الأسرة الجزائرية الحديثة ، خاصة مع تطور المجتمع الجزائري وتطلعه نحو التقدم والرقي في شتى الميادين.

وقد استمر تطور وتغير العائلة الجزائرية التقليدية مع تطور المجتمع ، وظهور بوادر التصنيع ، فالتغيرات التي تحدث في الأسرة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع ككل ، خاصة في انتقاله من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة ، وقد أحدث تقلص حجم العائلة ، وتكاثر الأعباء المنزلية عليها ، ودخول معظم أفرادها سوق العمل خللا في بنيتها ، فمهد ذلك إلى بروز نمط أسري جديد هو الأسرة النووية ، والتي تتكون من الزوج والزوجة وأبنائهم غير المتزوجين ، يعيشون تحت سقف واحد بشكل مستقل .فبعد أن كانت الأسرة الجزائرية في طابعها العام عائلة ممتدة ، أصبحت تتسم بصغر حجمها ، والتي عرفها " مصطفى بوتفنوشت " بأنها نموذج أسري جديد للأسرة الجزائرية تتضمن كلا من الزوجين وأولادها غير المتزوجين ، والذين يتفاوت عددهم حسب كل أسرة ، اظافة إلى أنها أسرة تدير شؤونها بنفسها ، وتبحث عن الاستقلالية والإنفراد في مسكنها.

ثلاثةعشر / مفهوم التغير الثقافي:

التغير الثقافي هو تحول أوانقطاع عن الاجراءات المجربة والمختبرة المنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال

إجراءات جديدة ، ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا ، هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه وأن سرعة حجم ومجال التغير الثقافي يختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة نحو أخرى وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

ويشير أبو عمشه إلى أن التغير الثقافي حقيقة منطقية وتاريخية ، فهو حقيقة منطقية ، لأن الفرد لا ينشأ إلا في ظل ثقافة عامة ، فيتشرب قيمها وينطبع بطابعها وأن وسائل أي ثقافة تمد أعضائها بالامكانيات التي يلائمون بها أنفسهم لكل الاحتمالات والظروف ، أو إعانتهم على ايجاد حلول لكل مشكلة يمكن أن تحدث ، والتغير الثقافي من ناحية كونه حقيقة تاريخية تستمد حقيقتها منالارث الثقافي الذي تركته الجماعات التي أقامت على هذه الأرض على مدى التاريخ الطويل من ألوان الثقافة وأفانينها ، والتغير الثقافي يعد عملية إنتقائية . حيث أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو إجراءات فإنما يتقبلون تلك التي يتصورون أنها مفيدة وتتلائم مع قيمهم وهي مرغوبة اجتماعيا ، ولذا نشاهد ترحيب وتوضيف الأدوات التقنية : الآلات التكنولوجية لأنها مفيدة ولا تهدد قيمهم الاجتماعية بينما تحدث مقاومة لاتباع سلوكيات وتقاليد أجنبية تخالف القيم السائدة (لباس ، تقاليد ، أخلاق ...الخ) ، وأن أي مجتمع يخضع للتغير الثقافي يستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية بينما يرفض أخرى، والنتيجة هي : ((حوصلة ثقافة)) أي صيغة ثقافية جديدة (او هجينة) تدمج بين عناصر ثقافية تقليدية داخلية وعناصر حديثة خارجية (عياشي ، 1994) .

التغير الثقافي أي تغير يمكن أن يؤثر في مضمون أو بناء ثقافة معينة ، ويعتمد التغير الثقافي على الانتشار أو الاختراع ، أي النقل عبر الثقافات المختلفة أو القدرة على الابداع الثقافي ، إلا أن هناك ترابطا أو تفاعلا عادة بين هذين العاملين وتعرف الطريقة التي يتم بها التغير الثقافي باسم العملية الثقافية (الخريجي ، 1983) .وتجدر الاشارة هنا إلى أن كل تغير اجتماعي يعتبر تغيرا ثقافيا ولكن ليستاغير كل التغيرات الثقافية تقع في التغيرات الاجتماعية ، اطلاقا من هذه الحقيقة فإن التغير الاجتماعي بالتغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للمجتمع ، ولكن ليس كل التغيرات غير المادية التي تقتصر على تغييرات في البناء الاجتماعي والوظائف الاجتماعية تعتبر التغيرات الاجتماعية رغم أنها قد تتراكم وتصبح علة للتغير .

خمسة عشر / عوامل التغير الثقافي :

أهم هذه العوامل ما يلي :

-التقدم العلمي والنمو الفكري :

إننمو الأفكار وتطورها يصحبه المكتشفات العلمية الحديثة ، وهذه تؤدي إلى عملية التغير في أمور الحياة ، فعند ظهور مخترع جديد للنمو الفكري والتقدم العلمي ، فإن ذلك ينتقل إلى مظاهر الحياة المختلفة ، فتتغير هي الأخرى (ناصر 1990) والتعليم يعد عاملا من العوامل الداخلية والخارجية في آن واحد التي تعجل بإحداث التغير الثقافي، وذلك بما تتضمنه العملية التعليمية من إكساب العقل مهارات فكرية ، وتنمية قدراته الإبداعية ، والملكات الذهنية ، وقد لعب التعليم دورا بارزا في إحداث التغير الثقافي في المجتمعات الافريقية عامة.

-التكنولوجيا :

تلعب التكنولوجيا دورا بارزا في إحداث التغير الثقافي بما تساهم به من وسائل لتيسير الاتصال بين المجتمعات، فقد ساعدت التكنولوجيا في معظم مجتمعات العالم، على القضاء على ظاهرة العزلة الثقافية وصار العالم كله أسرة واحدة ، كما دخلت التكنولوجيا في مجال التعليم ، والطب والزراعة ، والصناعة والاعلام والترويج والحياة المنزلية (الخريجي ،1983) . إن اختلاف الأساليب في إنتاج السلع ، والاختلاف في استعمال الآلات تزيد في العادة من عملية الإنتاج ، وهذه الزيادة تؤدي إلى تغير عام في مرافق الحياة المختلفة .

-وسائل الاعلام :

إن ظهور مخترعات حديثة كالراديو والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات والنشرات وغيرها، أدى كل ذلك إلى تغير في أسلوب الحياة ، وإن كانت الوسائل المكتوبة لا تصل إلى فكر الأميين بطريق مباشر فغن المذياع والتلفزيون كانا وسائل اتصال هامة للأميين ، فهما يوفران عليهم عناء القراءة والكتابة وييسر أن الحصول على المادة الاعلامية بسهولة كبيرة . ومما تجدر الاشارة إليه أن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل كالطائرات والسيارات ، قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها ، وفي اتجاهات علماء الاجتماع

والانثروبولوجيا في دراسة التغير الثقافي ، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى .

-الانفتاح على العالم :

إن هناك عوامل تدفع بالشخص للخروج من الدائرة الضيقة في مجتمعه واختراقها انطلاقا إلى عالم أكثر سعة ، ومن صور الخروج هذه نجد الهجرة المؤقتة إلى المدن المجاورة أو البعيدة فإذا نجح المهاجر في حياته الجديدة استقر واستوطن ، وإذا فشل بحث عن وسيلة أخرى ، وكذلك هناك هجرة مؤقتة إلى دول أجنبية للعمل هناك ثم العودة بعد بضع سنين بعناصر ثقافية جديدة ، وخبرات ومواقف جديدة فعندما يذهب إبن القرية للعمل الدائم بالمدينة ،أو الهجرة المؤقتة أو الدائمة بها يتعرض لعمليات تغير ثقافي بعيدة المدى بحكم الإطار الثقافي الجديد الذي يعايشه فيها ،وعلى ذلك فإن الانتقال من حياة مجتمع القرية إلى حياة مجتمع المدينة ، أحدث تغيرا ثقافيا واضحا.

القومية :

شعرت المجتمعات أنها في حاجة إلى تجمعات أكبر لحماية نفسها وتطوير ذاتها مما جعلها تفكر في الإنتماء إلى الجماعات أو شعوب أخرى فيما يسمى قوميات ، مثل القومية العربية أو وحدات مثل دول الاتحاد (جمهورية مصر وليبيا وسوريا) أو تحالفات مما أدى إلى اتصال المجتمعات وارتباطها ببعضها ، وحصول التأثير المتبادل فيما بينهم، مما ساهم في تغير حياتهم وثقافتهم . وتعتبر القومية من العوامل المحركة الدافعة للتغير ، فهي تعبر عن وعي الإنسان بنفسه وبالروابط التي ينتمي اليها مع جماعة كبيرة ، وأنها تعد قوة كبرى لتشكيل اتجاهات الأفراد والجماعات ، ذلك أن القومية وإن كانت تتضمن معاني كثيرة فإنها تتضمن أولا نظرة الجماعة إلى نفسها في ضوء علاقاتها بالجماعات الأخرى ، ثم تميز نفسها عن هذه الجماعات بما يوجد بين أفرادها من روابط وأنماط مشتركة ، وهي بذلك توفر للأفراد في وحدتهم إطارا يشعرون فيه بالحماية والأمن والولاء لمعاني وأنماط عامة .

-الثورات :

تعتبر الثورات تعتبر الثورات من أهم عوامل التغير الثقافي ، ذلك أن الثورة بمعناها الحقيقي وبمفهومها العلمي تنطوي بالضرورة على تغير شامل فجائي جذري سريع في المجتمع الذي يفجرها ويعيش فيها ، فالثورة ليست مجرد غضب الثوار على الأوضاع القديمة التي تعرقل حركة المجتمع دون إنطلاقه وإنما الثورة هي التغير الاجتماعي الشامل والعميق لصنع حياة جديدة تفي بمطالب الثوار وآمالهم.

ستةعشر / المدينة الجزائرية وسياق التحولات المجالية والعمرانية :

إن المدن الجزائرية ومنذ عشرية من الزمن عرفت تحولات هامة تحت وقع الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر ، وهو بمثابة أحد إفرازات الانتقال من النظام السياسي الأحادي إلى التعددية السياسية ، أتت هذه التحولات ضمن سياق منظومة التوجهات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية المتناغمة مع العولمة .

كان لهذه التحولات أثرها المباشر في ميدان العمران ، وتمثلت الخصائص الرئيسية الرئيسية لحركية التعمير الجديدة ، في تحرير السوق العقارية وانعكاساتها المجالية على الاقتصاد ، والتغير السريع الذي طرأ على دور الدولة ، بعد ثلاثة عقود من التسيير الأحادي ، والتوجه نحو تشجيع المبادرة الفردية لمتعاملين اجتماعيين آخرين . أظهرت هذه الخصائص ضعف أدوات وآليات التنظيم العمراني من وجهة ، وإحداث ديناميكية بفتح الباب أمام تغيرات اجتماعية – اقتصادية من جهة أخرى ، تعكس إستراتيجية مجالية جديدة مختلفة ومتضاربة المصالح كنتيجة لتعدد المتعاملين ، تتمحور بالتأكيد حول رهانات عمرانية وعقارية .

في ظل تحديات العولمة ومتطلباتها وضمان مكانة معتبرة ومميزة في شبكة المتروبولات الجهوية والدولية ، أضحت مدينة الجزائر منذ منتصف التسعينات ، أمام مسعى ورهان ترقيتها إلى مصاف متروبول جهوي ومتوسطي وربما متروبول دولي ، وهي بالفعل أمام تجربة عمرانية ، تتفاعل حينا وتتردد حينا آخر ، فيما يتعلق بتقنين وتنظيم التحولات المجالية الجديدة وحرية تموضع الأنشطة ذات الصلة بعولمة الاقتصاد.

إن البعد الكمي لعملية التعمير قد حقق هذا القدر أو ذاك تغيير ، كإنشاء المجموعات السكنية الكبرى ، والمرافق الصحية والتعليمية والجامعية ، والبنية الأساسية كالطرق ومحطات نقل المسافرين كما تشهد تغيير في بعدها النوعي كنوعية الحياة ، الإطار الحضري ، الجانب الجمالي ، النظافة والتزيين ، المساحات الخضراء وأماكن

الراحة والتسلية ، ليس كذلك كلما ابتعدنا عن مراكز المدن وأحيائها الراقية والمنظمة ، أما الأحياء الشعبية لا تزال تعاني من نقص التجهيزات والمرافق الحضرية ، ونوعية الخدمة العمومية ، أين نجد عملية التغيير لنمط الحضرية

ما يؤثر على وحدة تماسك وانسجام المدينة ونموها نموا حضريا متوازن ومتناسق، ومن حدة الفوارق التي تعيق تحقيق وحدة وتماسك المدينة ونموها المنسجم والمتوازن ككيان حضري متكامل ، وإحداث التوازن بين منطقين ضروريين لقيام المدينة بوظائفها خير قيام .

ومنه فإن الدمج بين المنطقين لا محالة على التكامل بين أجزاء المنظومة الحضرية ، ويحقق فك الازدحام و التزاحم في المدن الكبرى وحواضرها ، ويعيد لعملية التعمير عوامل تنظيمها وللمشهد الحضري رونقه ، وتوطن الأنشطة وفقا لخصوصيات كل مجال في كل مدينة.